مشروع الميزانية بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٤. وبلغ حجم هذه الميزانية ١٠٤,٧ مليار ليرة اسرائيلية تضاف الى الرقم السابق، وهو ٣٠٦,١ مليار ليرة اسرائيلية فتصبح نسبة الزيادة ١٠٦٪ عن ميزانية عام ١٩٧٨/ ١٩٧٩.

واذا كان حلول يغئال هوروفيتس محل سمحه آرليخ يعتبر بمثابة بداية الانقلاب الاقتصادي الثالث، فان من اهم المواد التي اعلنها هوروفيتس لمعالجة «التدهور الاقتصادي» هي: ١ ـ تقليص الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية، وتقليص النفقات الحكومية ومنح القروض والاعتمادات المالية؛ ٢ ـ تقليص القوة العاملة في قطاعات الخدمات واحالة هذه القوة الى القطاعات المنتجة؛ ٣ ـ تجميد ملاك الدولة وعدم استقبال اي جديد فيه؛ ٤ ـ رفع نسبة الضرائب في المصارف؛ ٥ ـ زيادة الصادرات.؛ ٦ ـ تقليص الاستهلاك الفردي. ٧ ـ عدم فتح سجل اتفاقيات الاجور (اي تجميدها).

وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٢١، اعلن هوروفيتس طرح عملة جديدة في الاسواق اعتبارا من ١٩٨٠/٢/٢٤، واطلق على الوحدة النقدية الجديدة اسم «شيكل». وتبلغ قيمة الشيكل عشر ليرات من العملة المتداولة والتي ستبقى قيد التداول الى جانب العملة الجديدة خلال فترة انتقالية تبلغ ثلاثة اشهر تبدأ مع تاريخ الموافقة على مشروع قانون استبدال العملة المقدم الى الكنيست (**القدس**، ١٩٨٠/٣/٢٣).

وقال محافظ بنك اسرائيل ارنون غفني، ان استبدال «الليرة» بعملة «الشيكل» يستهدف جعل النظام النقدي اكثر نجاعة، ويوفر ١٣٠ مليون دولار، وهي قيمة تكاليف الاستمرار في اصدار العملة الورقية القديمة، والتي اصبح الاقتصاد بحاجة دائمة لكميات كبيرة منها نتيجة مواصلة التضخم في الارتفاع (**دافار**، ١٩٨١/١/٢).

الميزانية العامة لعام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١

عرض يغئال هوردفيتش مشروع الموازنة لعام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٨ على الكنيست الاسرائيلي، وكانت الحكومة قد اقرت المشروع يوم ١٩٨٠/٢/١٠. وبلغ حجم الانفاق في هذه الميزانية ٦٥٣ مليار ليرة اسرائيلية (حسب اسعار النصف الاول من العام ١٩٨٠. وكان الحجم الاساسي للميزانية ٤٠٥ مليار ليرة اسرائيلية (حسب اسعار النصف الاول من العام ١٩٨٠). واقر تعديل الحجم الاساسي للميزانية بعد الاخذ بعين الاعتبار معدل التضخم الشهري والذي قدر بـ ٦٠٪ فقط. وتتوزع الميزانية على النحو التالي: ١ ـ نفقات عسكرية: ٢١٠,٩ مليار ليرة اسرائيلية، اي بزيادة ١٦٪؛ ٢ ـ سداد الديون: ١٩٣,٩ مليار ليرة اسرائيلية، اي بزيادة ١٤٪؛ ٣ ـ ميزانية عادية: ١٦٦,٦ مليار ليرة اسرائيلية؛ ٤ ـ ميزانية تطوير: ٨١,٤ مليار ليرة اسرائيلية.

وكما في السابق، لم تمض الا بضعة اسابيع على بدء العام المالي حتى ظهر بان خط يغئال هوروفيتس لا يختلف من حيث الجوهر بشيء عن خط سلفه.

وفي التقييم العام لسنة يغئال هوروفيتس كوزير للمالية اعتبرت سنة ١٩٨٠ سنة تدهور كبير في الاقتصاد الاسرائيلي. وقد ادرك هوروفيتس خطأه ـ حسب تقدير دافيد ليفكين ـ في نهاية عام ١٩٨٠ عندما اصبح الاقتصاد على حافة تضخم بوتيرة سنوية نسبتها ٢٠٠ ـ ٢٥٠٪، انه من الضروري تصفية «الانقلاب الاقتصادي» الليبرالي، (نسبة الى حزب الليبراليين الذي ينتمي اليه اول وزير مالية في عهد الليكود سمحة آرليخ)، والعودة الى سياسة الدعم المباشر للتصدير، ومنح اعانات للحاجات والخدمات الضرورية (**القدس**، ١٩٨٠/٣/٢٣). وفي ضوء هذا الادراك سار يورام اريدور الوزير الجديد الذي حكمت خطواته الاولى الاعتبارات الانتخابية للكنيست العاشر.

وابرز ما تميز به عام ١٩٨٠ في اسرائيل من وجهة النظر الاقتصادي:

١ـ تفاقم حدة نسبة التضخم التي سمحت لاسرائيل ان تتبوأ المرتبة الاولى في العالم، فقد بلغت هذه النسبة فيها ١٣١٪ وفي تركيا ١١٧٪ وفي الارجنتين ١٠١٪ (**هآرتس**، ١٩٨١/١/٨).

وردا على الادعاء ان اسرائيل تستورد التضخم مع باقي وارداتها، يعطي المراسل الاقتصادي لصحيفة «يديعوت احرونوت» نسبة التضخم في كل من بريطانيا والولايات المتحدة حيث بلغت في الاولى ما بين ٥ ,٢٠٪ وفي الثانية ما بين ١٠ ,١٢٪. وبالنسبة لاسعار النفط عالمياً فان ارتفاعها لا يساهم في ارتفاع نسبة التضخم الى اكثر من ٨٪ في حين يدفع المستهلك الاسرائيلي ثمانية اضعاف ثمن ليتر البنزين بالمقارنة مع عام ١٩٧٨ (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١١/٢١).

٢ـ الهبوط بالمستوى المعيشي لجمهور الاسرائيليين بنسبة ٦٪، انعكست على الاستهلاك الخاص، الذي كان ١١١,٤٪ في عام ١٩٧٩. وترتفع هذه النسبة الى ١٤٠,٨٪ اذا اجتزانا قيمة السكن.